الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
24 June 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة السادسة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونيتشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

## المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-55846 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٥٠.

**البند ١٢٤ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة**

(تابع) (A/58/767 و A/58/11 و A/58/63 و A/58/189)

١ - **السيد التل** (الأردن): قال إن وفده يؤيد بيان ممثلة المغرب الذي قدمته نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أنه ينبغي الاستمرار في اتخاذ مبدأ القدرة على الدفع كأساس لقسمة نفقات الأمم المتحدة وأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي موعدها وبدون شروط. على أنه أضاف أنه يجب توجيه العناية الواجبة للدول الأعضاء، وخاصة في البلدان النامية، التي لا تستطيع أداء التزاماتها كاملة بسبب ظروفها المالية الصعبة. وأضاف أن وفده يلاحظ مع القلق زيادة الأنصبة المقترحة لكثير من البلدان النامية. وقال إن المعدلات الزائدة نجمت عن عناصر منهجية الجدول التي ووفق عليها في قرار الجمعية العامة ٥٥/٥ باء، ولكن هذه المعدلات لا تعكس القدرة الحقيقية على الدفع بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وأضاف أن المشكلة تعتبر حادة على وجه الخصوص في العالم العربي حيث يمثل الوضع السياسي والأزمة القائمة في المنطقة عقبتين أمام التنمية.

٢ - وقال إن تقديم خطط للدفع على سنوات يعكس رغبة البلدان التي عليها متأخرات في دفع هذه المتأخرات. على أنه أضاف أن تقديم مثل هذه الخطط ينبغي أن يظل على أساس اختياري.

٣ - **السيدة السويدي** (الإمارات العربية المتحدة): أيدت البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية السورية نيابة عن مجموعة الدول العربية. وقالت إن وفدها تشغله الزيادة في معدل نصيب الإمارات العربية المتحدة التي جاءت على أثر زيادة سابقة وفي وقت يعتمد فيه بلدها اعتمادا شديدا على موارده النفطية المحدودة ويعاني فيه صعوبات مالية كبيرة. وقالت إن الإحصاءات المستخدمة كأساس لتقدير الأنصبة لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن نسبة كبيرة من دخل البلد تقوم بإرساله إلى الخارج قوة العمل المغتربة. وأضافت أن هذه الإحصاءات لا تعكس التقلبات التي تحدث في أسعار النفط ولا البطء الحادث من الاقتصاد العالمي.

٤ - وقالت إن الإمارات العربية المتحدة تقر بدور المنظمة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وفي تعزيز التنمية، وفي المجالات الإنسانية والاجتماعية. على أنها أضافت أن تكلفة ذلك ينبغي ألا تتحملها فقط الدول الأعضاء التي تدفع أنصبتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط، بل ينبغي أيضا أن تتحملها الدول الأعضاء التي عليها متأخرات والتي ينبغي لها أيضا أن تفي بالتزاماتها نحو المنظمة. وذكرت أن الإمارات العربية المتحدة ستظل تدعم الأمم المتحدة طالما توافرت لها القدرة على ذلك.

٥ - **السيد المطاع** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفده ينضم إلى بيان ممثلة المغرب الذي قدمته نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وإلى بيان ممثل سوريا الذي قدمه نيابة عن مجموعة الدول العربية. وذكر أن معدلات الأنصبة المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ أعلى مما كانت عليه بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء، وخاصة دول العالم النامي. وأضاف أن المعدل المقترح للجماهيرية العربية الليبية على وجه الخصوص يتسم بعدم الإنصاف لأن بلده عانى لأكثر من عقد من الزمان من الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة ومن الحصار الذي لا يزال مفروضا من طرف واحد. وقال إن الجزاءات كانت لها آثار اقتصادية واجتماعية بالغة على بلده، بما في ذلك زيادة التضخم والانخفاض في مستويات المعيشة بنسبة ٤٠ في المائة. وذكر أن تجميد أرصدة البلد قد حال أيضا دون الاستثمار في الخارج، كما أن الإنتاج في قطاع النفط ذي الأهمية الحاسمة قد انخفض نتيجة للحصار المفروض على بيع قطع الغيار وبيع المعدات إلى الجماهيرية العربية الليبية. وذكر أن بلده قد استمر على الرغم من ذلك في دفع اشتراكاته المقررة للمنظمة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط كما استمر في تقديم المساعدات إلى البلدان النامية الأخرى.

٦ - **السيد ريكيخو غوال** (كوبا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن معدلات أنصبة الدول الأعضاء لها تأثير مباشر على قدرة الحكومات على النهوض بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة، ولكن على الدول الأعضاء أن تعبر عن دعمها السياسي للأمم المتحدة بالوفاء بالتزامها القانوني بالإسهام في تمويلها ودفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط. وأضاف أنه ينبغي للجمعية العامة أن تميز بين عدم قدرة بعض البلدان النامية على دفع أنصبتها نتيجة لصعوبات اقتصادية وعدم دفع الاشتراكات لأسباب سياسية.

٧ - وقال إن وفده يلاحظ مع القلق أن نحو ٨٤ في المائة من الدول الأعضاء المقرر زيادة أنصبتها هي من البلدان النامية. وأضاف أن مما يزيد في غرابة هذا الوضع هو التفاوت في النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية. فإذا كان من الصحيح أن البلدان النامية قد حققت نموا أقوى في ناتجها المحلي الإجمالي في فترة الأساس الإحصائية، فإن كثيرا من الحكومات تضطر لبذل جهود إضافية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية والأهداف المتفق

عليها دوليا بما فيها أهداف الألفية. وأضاف أن المعدلات المقترحة لا تعكس القدرة الحقيقية للبلدان النامية على الدفع، بسبب استمرار الاتجاه الهبوطي في الاقتصاد العالمي واستمرار مشكلة العجز المالي في كثير من البلدان النامية نتيجة لانخفاض إيرادات الحكومات.

٨ - وقال إن كوبا التي واجهت صعوبات مالية خطيرة نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرض عليها لأكثر من ٤٠ سنة هي من الدول الأعضاء التي اقترح زيادة نصيبها. وأضاف أن كوبا تبذل، على الرغم من الحصار، جهودا خارقة للوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة وأن سجلها في الدفع شاهد على إرادتها السياسية. وذكر أن منهجية تحديد الجدول ينبغي إعادة النظر فيها لتعكس على وجه أفضل القدرة الحقيقية على الدفع.

٩ - وقال إن وفده يرحب بالتوصيات الواردة في الفقرات من ٢١ إلى ٤١ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/58/11)، التي تأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجهها مجموعة البلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه الممارسة وفي أن توجه العناية للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لإعادة النظر في معدلات اشتراكها لأن هذه الطلبات تعود إلى أسباب خارجة عن سيطرتها.

١٠ - وفيما يتعلق بخطط الدفع على سنوات، قال إن من رأي وفده أن هذه الخطط ينبغي أن تكون اختيارية وألا ترتبط أية تدابير أخرى، بما في ذلك النظر في الطلبات المقدمة للإعفاء بمقتضى المادة ١٩ من الميثاق. وذكر أنه يؤيد أيضا الطلب الذي قدمه ممثل البوسنة والهرسك بتأجيل النظر في المتأخرات على يوغوسلافيا السابقة.

١١ - **السيد المنصور** (البحرين): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية السورية نيابة عن الدول العربية. وذكر أنه قلق لزيادة الأنصبة المقررة بالنسبة للبحرين، وهي واحدة من أعلى الزيادات، والزيادات المقررة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى وما تمثله هذه الزيادات من عبء مالي إضافي. وذكر أن هذه الزيادات سيكون لها من غير شك أثر على قدرة الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط. وقال إنه بالنسبة لحالة البحرين بالذات لا يوجد ما يبرر هذه الزيادة وينبغي إعادة النظر فيها عند وضع الجدول في صورته النهائية.

١٢ - **السيدة رنتانار** (سويسرا): حذرت من أي توسع في طلبات تعديل منهجية تحديد الجدول المتفق عليها. وذكرت أن وفدها يرحب بالملاحظات الأولية للجنة الاشتراكات على المعايير المتعلقة بالتعديلات التي تتم حسب الحالة في إطار المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ولكنها توافق على الرأي القائل بأن طلبات التعديل يمكن تجنبها إذا ما استند الجدول إلى معلومات أحدث تُستمد من فترة أساس أقصر وإذا تمت إعادة الحساب سنويا بطريقة تلقائية. وذكرت أنه قد يحدث أيضا انخفاض في عدد الطلبات الخاصة بتطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار بدلا من أسعار الصرف السائدة في السوق عند تحديد الدخل القومي الإجمالي. وأضافت أن هذا سيكون مفيدا بوجه خاص عندما لا يكون هناك توافق في الآراء أو عندما يصعب تحديد ما إذا كان هناك وضع استثنائي ينطوي على وجود تقلبات وتشوهات شديدة في دخل دولة من الدول الأعضاء. وقالت إنها ترحب بأية توجيهات جديدة من لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بمسألة أسعار التحويل البديلة، نظرا لما للجنة من خبرة عملية بالنهج المنقح بالنسبة لأسعار الصرف المعدلة على أساس الأسعار.

١٣ - وقالت إن وفدها يرحب بالمعلومات الإضافية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن خطط الدفع على سنوات، التي تعتبر أداة مفيدة لتخفيض المتأخرات وإثبات تعهد الدولة العضو بالوفاء بالتزاماتها المالية. وأضافت أن هذه الخطط ينبغي أن تظل اختيارية، كما ينبغي تشجيع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات على تقديم هذه الخطط.

١٤ - وفيما يتعلق بالتدابير ذات الأثر الإيجابي بالنسبة لتشجيع الدول الأعضاء على دفع متأخراتها، قالت إن وفدها يؤيد توصيات لجنة الاشتراكات لأنه قد يكون من الحكمة تحديد موعد نهائي للدفع من تاريخ إصدار الأنصبة، بدلا من تاريخ تلقي البيان الخاص بهذه الأنصبة. وذكرت أنه لتشجيع دفع الاشتراكات المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط، يبدي وفدها أيضا استعداده للاشتراك في مناقشة للتدابير المحددة التي نظرت فيها لجنة الاشتراكات في جلساتها السابقة بغرض تقديم الإرشاد للجنة.

١٥ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن اللجنة كانت على حق عندما قررت إجراء استعراضها لجدول الأنصبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ على أساس عناصر منهجية تحديد الجداول التي وردت بقرار الجمعية العامة ٥/٥٥ باء. وذكر أن هذا القرار تم التفاوض بشأنه في وقت كانت فيه بلدان كثيرة تحقق نموا في ثروتها، وهو وضع يتغير أحيانا بسرعة وعلى غير انتظار. وأضاف أن المبادئ الأساسية المتفق عليها الواردة بالقرار مازالت لها أهميتها بالنسبة لمداولات اللجنة في الدورة الحالية.

١٦ - وقال إن وفده يلاحظ أن لجنة الاشتراكات وافقت في بعض الحالات على إجراء تعديلات رأتها ضرورية للتصدي للتشوهات التي تحدث في الدخل القومي نتيجة

لاستخدام أسعار صرف معيبة أو غير سليمة. على أنه ذكر أن مسألة التغييرات الممكنة في منهجية تحديد الجداول لم تتعرض لها اللجنة وليست معروضة للمناقشة في الدورة الحالية للجمعية العامة. وأضاف أن ذلك يصدق أيضا على طلبات التنقيح الخاصة بجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقال إن المنهجية والتعليمات الواردة في القرار ٥٥/٢٣٥ ينبغي أن يستمر تنفيذها كاملة وبدون استثناءات.

١٧ - وقال إن لجنة الاشتراكات قدمت وثائق شاملة في تقريرها ولهذا ينبغي أن تُقبل النتائج التي خلصت إليها في هذه الدورة الحالية دون مناقشات طويلة.

١٨ - وذكر أن خطة الدفع على سنوات هي وسيلة مفيدة تستخدمها الدول الأعضاء التي عليها متأخرات كبيرة لإثبات عزمها على تحسين وضعها من حيث الدفع. وأضاف أن وفده يثني على الدول الأعضاء التي اعتمدت مثل هذه الخطط، وأن ذلك أمر ينبغي أن يكون له وزنه الكبير عند النظر في الطلبات المقدمة من أجل الإعفاء المؤقت بمقتضى المادة ١٩ من الميثاق.

١٩ - وفيما يتعلق بحالة الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، قال إن وفده يتطلع إلى الحصول على أية معلومات جديدة قد تُقدَّم بشأن هذه المسألة.

٢٠ - **السيد راملال** (ترينيداد وتوباغو): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أنه خلال المناقشة العامة أعاد قادة العالم تأكيد التزامهم الثابت بالمثل والأهداف السامية للأمم المتحدة، وهي لفتة جاءت في حينها نظرا لطبيعة التحديات التي تواجه المنظمة على نحو ما أورده الأمين العام في بيانه الاستهلالي. وذكر أن ملاحظات الأمين العام تنطوي على دعوة للدول الأعضاء بأن تعيد النظر في أساليبها التقليدية في العمل. وأضاف أن اللجنة الخامسة يمكنها الاستجابة لهذه الدعوة بالتصدي للمسائل المعروضة عليها بطريقة مرنة وناضجة ومسؤولة تستهدف تعزيز الأمم المتحدة. وذكرت في هذا الصدد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الالتزام السياسي من جانب جميع الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط، ولكنه أضاف أن ثمة حاجة موازية وهي التفهم المتعاطف لظروف الدول الأعضاء التي قد تكون مؤقتا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب صعوبات اقتصادية حقيقية. وقال إن الطريقة التي عالجت بها اللجنة الطلبات المقدمة للإعفاء في إطار المادة ١٩ من الميثاق تستحق الثناء وينبغي أن تكون نموذجا يحتذى في مداولات اللجنة الخامسة.

٢١ - وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، قال إن وفده ملتزم بما قررته الجمعية العامة في قرارها ٥/٥٥ باء، وهو تثبيت عناصر جدول الأنصبة حتى عام ٢٠٠٦، ويرى أن تثبيت عناصر المنهجية قد جعل مهمة لجنة الاشتراكات أسهل وأنه بذلك يسَّر الحصول على جدول آلي واحد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٢٢ - وأحاط علما بالجهود الكبيرة التي بذلتها لجنة الاشتراكات في تناول المذكرات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وقال إنه مقتنع بأن أداء اللجنة كان سليما من الناحية التقنية في حدود المنهجية الحالية لتطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار. على أنه أضاف أنه ربما كانت هناك أسباب وجيهة للأخذ بالرأي القائل بأنه ينبغي وضع معايير أكثر منهجية لاستخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار.

٢٣ - وكرر المبدأ العام القائل بأن القدرة على الدفع هي، وينبغي أن تظل، المعيار الأساسي في تحديد الأنصبة المقررة وأعرب عن أمله في أن توجه العناية الواجبة لضمان الالتزام بالمبادئ والعمليات الأساسية التي استرشد بها في المداولات المتعلقة بالبند على مدى الخمسين عاما الماضية، وهو ما يتفق والاعتبارات التقنية والسياسية التي ينطوي عليها جدول الأنصبة المقررة.

٢٤ - **السيد المنصور** (الكويت): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين والبيان الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية السورية نيابة عن المجموعة العربية. وذكر أنه يؤيد تماما أعمال لجنة الاشتراكات ويؤيد تقريرها.

٢٥ - وذكر أنه على الرغم من الوضع الاقتصادي الدقيق الذي يواجه كثيرا من البلدان النامية فقد تحققت زيادات كبيرة في مستويات اشتراكاتها المقررة. وأضاف أن هذه البلدان ستظل تبذل كل جهدها للوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة. وذكر في هذا الصدد أن الأزمات المالية التي تعانيها المنظمة من وقت لآخر لا ترجع في رأيه إلى مشاكل تتعلق بالمنهجية التي تستخدم في حساب جدول الأنصبة المقررة بل إلى عدم قيام بعض الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة. وقال إن الإرادة السياسية للدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط أمر ضروري لضمان العافية المالية للأمم المتحدة. وأضاف أن الكويت قد أثبتت باستمرار إرادتها السياسية في هذا المجال وأنها كانت واحدة من أولى الدول التي أوفت بالتزاماتها المالية.

٢٦ - وقال إن القدرة على الدفع مازالت هي المعيار الأساسي في تحديد مستوى الاشتراكات المقررة. وذكر أن أية منهجية لحساب الأنصبة المقررة ينبغي لهذا أن تأخذ في الاعتبار جميع العناصر التي تؤثر على هذه القدرة، ولا سيما الظروف الخاصة لبعض الدول

الأعضاء التي ورد ذكرها في قرارات متعددة للجمعية العامة. وأضاف أنه يتعين ألا يتم التعويض عن انخفاض اشتراكات البلدان المتقدمة النمو بزيادة اشتراكات البلدان النامية.

٢٧ - **السيد إفاشينكو** (أوكرانيا): قال إن لجنة الاشتراكات لها خبرة فريدة ومسلم بها في تقديم الاقتراحات إلى الجمعية العامة بشأن معدلات أنصبة الدول الأعضاء في الميزانية العادية. وأضاف أنه سبق للجمعية العامة الموافقة على تثبيت عناصر منهجية تحديد الأنصبة حتى عام ٢٠٠٦، ومن ثم ينبغي للجنة الخامسة أن تؤيد الجدول الذي أوصت به لجنة الاشتراكات وأن تعمل، خلافا لما فعلت في السنوات السابقة، إلى اعتماد جدول الأنصبة على وجه السرعة وبطريقة بناءة.

٢٨ - وفيما يتعلق بخطط الدفع، قال إنه يعتقد اعتقادا جازما بأن هذه الخطط ينبغي أن تظل أداة اختيارية في يد الحكومات التي تسعى إلى إعادة جدولة مدفوعاتها ويجب ألا تُفرَض على أية دولة من الدول الأعضاء أو ترتبط تلقائيا بأية تدابير أخرى.

٢٩ - **السيد كوفند** (الهند): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن المهجية الحالية المستخدمة في تحديد الأنصبة قد خدمت المنظمة على وجه طيب على الرغم من أن أحدا لم يقل إنها شديدة الإنصاف وعلى الرغم من التأخيرات الجديدة والكبيرة في مدفوعات الدول التي تواجه ظروفا اقتصادية صعبة. وأضاف أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٥/٥٥ جيم ووفقا للمادة ١٦٠ من النظام الداخلي، قامت لجنة الاشتراكات باستعراض جدول الأنصبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ الذي وضع على أساس من تلك المنهجية وأوصت باعتماده.

٣٠ - وقال إنه نتيجة لذلك حدثت زيادة كبيرة في معدلات الأنصبة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، ومنها الهند، وهذا أمر لا يدعو للدهشة نظرا للأداء القوي للاقتصاد الهندي في السنوات الأخيرة. وقال إنه يرحب بحقيقة أنه على الرغم من الشواغل التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بزيادة أنصبتها، يبدو أن ثمة توافقا في الآراء بالنسبة لعدم إعادة فتح الباب لمناقشة غير مأمونة العواقب لمسألة المنهجية قبل عام ٢٠٠٦.

٣١ - على أنه أضاف أن الحالة المالية للأمم المتحدة مازالت مصدرا لشيء من القلق نظرا لارتفاع متأخرات بعض الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ما أوصت به لجنة الاشتراكات من تنقيح أنصبة تلك الدول الأعضاء بتخفيضها إلى تخفيف حدة الوضع إلى حد ما. وأضاف في هذا الصدد أنه يؤيد توصيات اللجنة فيما يتعلق بتعديل أسعار الصرف المستخدمة بالنسبة للدول الأعضاء التي يؤدي استخدام معدلات الصرف السائدة في السوق إلى تشوهات في حساب دخلها القومي.

٣٢ - وانتقل إلى معايير تعديل معدلات الأنصبة لمواجهة ظروف معينة فقال إن مداولات لجنة الاشتراكات أثبتت أن أية محاولة لوضع هذه المعايير جهد لا طائل من ورائه وأن المادة ١٦٠ من النظام الداخلي هي المعيار العملي الوحيد لإعادة النظر. وأعرب عن أمله في أن تقدم اللجنة تقريرا نهائيا عن هذه المسألة في دورتها القادمة.

٣٣ - وأشار، في النهاية، إلى أن خطط الدفع على سنوات هي بطبيعتها خطط اختيارية وأثنى على الدول الأعضاء التي قدمت مثل هذه الخطط والدول التي بذلت جهودا لتخفيض متأخراتها وفقا لخططها. على أنه أعرب عن شيء من خيبة الأمل لعدم قدرة اللجنة على التوسع في بيان التدابير التي تتخذ لتشجيع الدول الأعضاء على دفع متأخراتها، وقال إنه على استعداد لمناقشة هذه المسألة في سياق المعلومات المستكملة التي تقدم عن خبرة المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٣٤ - **السيد كندال** (الأرجنتين): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين والبيان الذي قدمه ممثل بيرو نيابة عن مجموعة ريو. وذكر أن القدرة على الدفع ينبغي أن تكون هي المعيار الأساسي في تحديد أنصبة الدول الأعضاء، لأن هذه القدرة هي التي تعكس الواقع الاقتصادي للبلد. وأضاف أن الأزمة المالية غير المسبوقة التي مازالت تؤثر على الأرجنتين أثبتت أن سعر الصرف الثابت لا يعكس بشكل كاف الواقع الاقتصادي لأي بلد أو قدرته على الدفع. وقال إن قياس الدخل القومي الإجمالي لبلده على أساس التعادل بين البيسو ودولار الولايات المتحدة معناه أن رصيد الأرجنتين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ سيتم حسابه على أساس دخل إجمالي قومي غير متناسب على الإطلاق.

٣٥ - وذكر أن من رأي وفده أن هذه المعاملة غير منصفة، ومن ثم فإنه يطلب، وفقا للسوابق المقبولة، تطبيق أسعار الصرف على أساس الأسعار على فترة الأساس كلها. وقال إنه بعد مناقشات مكثفة قررت لجنة الاشتراكات تطبيق أسعار الصرف المذكورة على الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وأن وفده، على الرغم من اعتقاده بأن طلبه الأصلي كان خير وسيلة لحل هذه المشكلة، يحترم قرار اللجنة الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء. وذكر أن إعادة فتح باب المناقشة حول توصيات تم التوصل إليها بتوافق الآراء لن يؤدي إلا إلى تعقيد أعمال اللجنة الخامسة وتجريد لجنة الاشتراكات من سلطتها. على أنه أضاف أنه بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها الأرجنتين يؤيد وفده الاقتراح الذي قدمه ممثل نيوزيلندا فيما يتعلق بضرورة أن تقوم لجنة الاشتراكات بوضع معايير أكثر موضوعية بالنسبة لاستخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار.

٣٦ - **السيد بارنويل** (غيانا): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمته ممثلة المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن إعلان الألفية مازال صحيحا على الرغم من المناقشات الجارية بشأن مستقبل الأمم المتحدة، وأضاف أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تكلم ممثلوها أمام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة اعترفت بأهمية المنظمة وإسهامها وأكدت من جديد التزامها بإصلاحها. على أنه ذكر أن عملية الإصلاح سوف تفقد زخمها ما لم تلتزم الدول الأعضاء التزاما كاملا بتعهداتها وما لم تتحمل نفقات الأمم المتحدة كما وزعتها الجمعية العامة وتقوم بدفع اشتراكاتها كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط.

٣٧ - وقال إنه يتعين على اللجنة الخامسة في مداولاتها بشأن هذه المسألة ألا يغيب عنها أن الهدف الرئيسي للمنهجية المستخدمة في حساب الأنصبة يجب أن يكون هو الدقة في تحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع؛ وذكر أن هذا ينبغي أن يظل المعيار الأساسي عند تحديد الأنصبة في نفقات الأمم المتحدة. وقال إن من رأيه أن مما يستحق التأكيد أن الوضع المالي الصعب الذي تواجهه الأمم المتحدة لا علاقة له بالميزانية المستخدمة في حساب الأنصبة المقررة وأن إعادة النظر في هذه المنهجية لن يكون له أثر كبير على هذا الوضع ولن يساهم في حله.

٣٨ - وشدد، أخيرا، على أن أحد الجوانب الهامة للمناقشات المتعلقة بجدول الأنصبة هو الانفتاح والشفافية في عملية التفاوض.

٣٩ - **السيد البدر** (قطر): قال إنه أحاط علما بالزيادة الكبيرة غير المتوقعة في معدل الاشتراك الخاص بقطر، وذكر أن اقتصاد قطر يعتمد إلى حد كبير على سلعة أساسية أو سلعتين، إحداهما النفط، وهو سلعة يخضع سعرها لتقلبات كثيرة وغير قابلة للتنبؤ بها. وأضاف أن ما يترتب على ذلك من عدم القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند النظر في معدلات الأنصبة.

٤٠ - **السيد روا أربوليدا** (كولومبيا): قال إن وفده طلب استبعاده من قائمة المتكلمين صباح اليوم السابق. وأعرب عن أمله في أن يبذل رئيس اللجنة والأمانة العامة قصارى الجهد لمنع تكرار هذه الأخطاء.

٤١ - **السيدة غويكوشيا** (كوبا): قالت إن من المقرر وفقا للفقرة ٢ من القرار ٥/٥٥ جيم أن تقوم الجمعية العامة باستعراض الوضع بالنسبة للحد الأعلى المخفض في نهاية عام ٢٠٠٣. وذكرت أنها تود في هذا الصدد أن تعرف ما إذا كانت الأمانة العامة ستقوم بتقديم تقرير عن هذه المسألة.

٤٢ - **السيد غيلبن** (رئيس دائرة الاشتراكات): قال إن الأمانة العامة تقدم معلومات عن حالة اشتراكات الدول الأعضاء شهريا. وأضاف أن الأمانة العامة على استعداد لتزويد اللجنة بأية معلومات إضافية تطلبها.

٤٣ - **السيد سيسي** (رئيس لجنة الاشتراكات): طمأن أعضاء اللجنة إلى أن تعليقاتهم وملاحظاتهم سوف تنقل إلى لجنة الاشتراكات. وأعرب عن سروره بأن كان تقرير لجنة الاشتراكات أساسا مفيدا لنظر اللجنة الخامسة في جدول الأنصبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وقال إنه قد أحاط علما بشواغل الأعضاء فيما يتعلق بتطبيق المنهجية.

٤٤ - وأضاف أنه يعتقد أن لجنة الاشتراكات سوف تنظر في نهجها فيما يتعلق بجدول الأنصبة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ في دورتها القادمة. وذكر أنه على الرغم من أنه لن تتخذ أية قرارات بشأن المنهجية التي تستخدم في هذا الصدد حتى عام ٢٠٠٥ فإن أي توجيه يصدر عن اللجنة الخامسة فيما يتعلق بأية مسائل محددة، وخاصة معايير استخدام أسعار التحويل البديلة، سيكون موضع تقدير.

٤٥ - وانتقل إلى مسألة خطط الدفع على سنوات فقال إن لجنة الاشتراكات قد استرشدت، وستظل تسترشد، بالفقرات من ١٧ إلى ٢٣ من تقريرها عن دورتها الثانية والستين (A/57/11). وكرر في هذا الصدد أن اللجنة ملتزمة بالنظر بعناية في الظروف الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء على أساس جميع المعلومات المتاحة.

٤٦ - وأخيرا، وفيما يتعلق بالمسألة التي طرحها ممثل الإمارات العربية المتحدة، قال إن مسألة تحويلات المغتربين قد تم إيضاحها للجنة قبل عامين وأنها أخذت في الاعتبار خلال مشاورات اللجنة.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/١٥.